على هذا الدليل النقض بما اعترفوا به من الحوادث فانهم وان قالوا بقدم العالم فقد سلموا ان فيه حوادث كيف والحوادث اليومية مما لا ينكر انكارها عاقل فيقول لها مؤثر بالضرورة فهو لا يخلو اما ان يكون قديما او حادثا الى اخر ما ذكر من المقدمات فيلزم ان يكون الحوادث قديمة ولا يقول به عاقل ثم قال فان قيل مقدمات الدليل انما تجري في الحادث الذي لا يكون له شروط مترتبة الى غير النهاية غير مجتمعة في الوجود فان لا يكون له شرط اصلا فيلزم من قدمه قدمه وان يتخلف المعلول عن العلة التامة او يكون له شروط مترتبة غير متناهية مجتمعة في الوجود فان التسلسل عندنا واما على ما ذهبنا اليه من جواز صدور الحادث من القديم بواسطة حوادث كل منها مسبوق بالاخر الى غير النهاية مستند سلسلتها الى حركة سرمدية بان يكون للحادث مادة قديمة اما الهيولى كما في الاجسام الحادثة او محل له كهيوليات تلك الاجسام لصورها واستعداداتها المتعاقبة وكاجرام الفلك لحركاتها واوضاعها الجزئية وكالمجردات بصفاتها ان قلنا بجواز حدوث صفة لها او هيولى المتعلقة كهيوليات ابداننا لنفوسنا الناطقة اذ تجددها فانه يتوارد على تلك المادة بواسطة الحركة السرمدية الفلكية استعدادات متعاقبة لوجود هذا الحادث فان انتهت الى غايتها القرب والقوة حدث الحادث بواسطتها من المؤثر القديم فلا استحالة فيه اذ لا دليل على امتناع مثل هذا التسلسل لا يقال الحركة التي جعلتموها واسطة في حدوث الحادث عن القديم ان كانت حادثة عاد الاشكال الى صدورها وان كانت قديمة بقي الاشكال في صدور الحادث بواسطتها عن القديم لانا نقول الحركات الافلاك ذات جهتين الاستمرار والتجدد فباعتبار الجهتين صارت صالحة لتوسطها بين جانبي القدم والحدوث فمن جهة الاستمرار صدرت عن القديم ومن جهة الحدوث صارت واسطة في صدور الحوادث عن القديم قلنا ما ذهبتم اليه باطل من وجوه الاول ان القول بتوارد استعدادات حادثة غير متناهية على مادة قديمة كلام متناقض لان القديم يجب ان يكون سابقا على كل حادث اذ المراد بالقديم ما لا يكون مسبوقا بالعدم وبالحادث ما يكون مسبوقا به فلا بد ان يكون سابقا على كل واحد مما يصدق عليه الحادث وهذا يوجب ان يكون له حالة يتحقق فيها سبقه على كل واحد مما يصدق عليه الحادث اذ ما كان مقارنا لبعض واحد منها لا يصدق عليه انه سابق على كل منها بل على بعضها وهو ظاهر بضرورة العقل ويلزم من توارد الحوادث الغير المتناهية على المادة القديمة ان لا يوجد فيها تلك الحالة بل يجب مقارنته دائما مع بعض الحوادث وعدم خلوها عنها في حال من احوالها فلا يكون سابقا على كل فرد منها اذ لا منافاة بين دوام المقارنة مع بعض الافراد والسبق على كل فرد بديهة ونعلم من هذا بطلان قول من يعدم تناهي الحركات الفلكية واوضاعها بل بطلان عدم تناهي حوادث متعاقبة مع وجود قديم مطلقا اي سواء كانت تلك الحوادث واردة على ذلك القديم او عارضة له اولا ومنشاء شبهتهم التباس حكم الوهم بحكم العقل فان شان الوهم ادراك الجزئيات ومعرفة احكامها لا معرفة احكام الكليات فيتصور حوادث كثيرة متعاقبة متواردة على قديم كل منها مسبوق بالاخر ولا يرى فيه جهة امتناع ولا يقدر على تصورها مفصلة غير متناهية حتى يعرف امتناعها فيقيسها على ما عرف حكمها ويثبت لها ذلك الحكم واما العقل فمن شانه ادراك الكليات ومعرفة احكامها فيحكم بامتناع التوارد المذكور بناء على حكم كلي وهو انه كلما تواردت الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية على القديم لم يكن سابقا على كل فرد منها لكن يمتنع عدم سبقه على كل فرد منها وهذا برهان متين لا مجال للقدح فيه الا على طريق المكابرة والعناد وهذه كلمات الفاضل محررة ههنا اقول لا يخفى على من له ادنى دربة بقواعد الفلاسفة ان هذا الدليل على الوجه الذي قرره لا يلايم قواعدهم فانهم يشترطون في بطلان التسلسل مع الترتب اجتماع الاحاد في الوجود والتلازم على تقدير احتياج الحادث الى شرط اخر احتياجه الى حادث اخر وهكذا الى غير النهاية ولا يلزم اجتماع تلك الحوادث في الوجود حتى يلزم التسلسل المستحيل عندهم بل هم قائلون بتسلسل الحوادث الغير المتناهية المتعاقبة وهذا التسلسل ليس بمحال عندهم بل هو واقع على مذهبهم فكيف يتصور ان يستدلوا بابطال هذا التسلسل على قدم العالم ثم اقول لا يشتبه على من له ادنى مسكة ان قوله القديم يجب ان يكون سابقا على كل واحد من الحوادث مسلم لكن قوله اذ ما كان مقارنا مع كل واحد منها لا يصدق عليه انه سابق على كل منها بل على بعضها ممنوع بل باطل فان القديم وان فرض انه لم يزل مقارنا لواحد من الحوادث المتعاقبة فهو مقدم على كل واحد من تلك الحوادث اذ ما من حادث الا وهو مسبوق بذلك القديم ضرورة ان القديم موجود مع الحادث السابق عليه بل مع الحوادث وهذا الحكم بضرورة العقل شامل لكل واحد واحد من افراد تلك الحوادث فذلك القديم سابق على كل واحد واحد بدون ذلك الحادث من غير ان يثبت له حالة يخلو فيها عن جميع الحوادث غايته ان سبقه على كل واحد واحد ليس دفعة بل سبقه على كل فرد من تلك الحوادث مع مقارنته لواحد الاخر ولا منافاة بين دوام المقارنة لبعض الافراد والسبق على كل فرد كما توهم ودعوى البداهة في تلك المنافاة غريب جدا والعجب من هذا الفاضل انه تكرر في كلماته ان دعوى البداهة فيما هو محل الخلاف فيه الكثيرون من العقلاء غير مسموعة ثم دعوى البديهة في مثل هذه الدعوى المخالفة لجمهور العقلاء مع ظهور بطلانها وكثرة العقلاء القائلين بخلافها عجيب وهذا الفاضل اولى بان ينسب الى اشتباه حكم الوهم بحكم العقل فان الوهم فيتصور الحوادث المتناهية المتعاقبة للقديم ويجد لا يقدر على ادراك الامور الغير المتناهية وانما يدرك الامور المتناهية على ذلك ويحكم بامتناع الحوادث الغير المتناهية بنفس الحوادث والعقل المشوب بالوهم ان للقديم حالة ليس فيها مقارنا بشيء من الحوادث كما انه لا يدرك موجودا الا في جهة فيحكم بان كل موجود لابد ان يكون موجودا في جهة وان ما لا يكون موجودا في جهة ولا يخفى على الفطن اللبيب ان تقوية اصول الدين لا يحتاج الى مثل هذه الكلمات بل ايراد مثلها في معرض انتصار الدين مضر فان ضعفاء العقول ربما يعتقدون ان اصول الدين مبني على مثل هذه الدعاوى الواهية فيؤدي الى الخلل فيها وقد نقل عن بعض المحدثين ان بعض الزنادقة وضع الاحاديث في فضيلة البادنجان بقوله انها اول شجرة ومنها ما يدل على ان فيه دواء من كثير الداء وقال انما وضعتها ليتوسل به الى القدح في صدق احاديث من شهد الله

تعالى بصدقه

تعالى بصدقه ونطق المعجزات الصريحة بنبوته وكمال حكمته وانه اصدق القائلين كما قال الله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى عليه افضل الصلوات واكمل التحيات ما دام الارضون والسموات ولقد احسن الامام حجة الاسلام حيث قال من يتصدى لنصرة قواعد الدين بالامور الواهية زنديق جاهل للدين فالوجه في دفع هذا الدليل وامثاله اجراء براهين بطلان التسلسل في ابطال الامور الغير المتناهية المتعاقبة مثل برهان التطبيق المشهور وهو انه لو ترتب امور غير متناهية فلنفرض جملة غير متناهية مما فوق مبدأ الكل ونطبق بين الجملتين فان كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل واحد من سلسلة الجزء لزم تساوي الجزء والكل وان وجد في الكل ما لا يوجد بازائه شيء من الجزء لزم انقطاع سلسلة الجزء ولزم انقطاع الكل لانه لا يزيد على الجزء الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه ومثل برهان التضايف وهو انه لو ترتب امور غير متناهية لزم زيادة عدد احد المتضائفين على الاخر وهو ممتنع اما الملازمة فلان الترتب بين الشيئين عبارة عن كون احدهما سابقا والاخر مسبوقا فكل واحد من السابقية والمسبوقية متضائفان فلو ترتب امور غير متناهية واخذنا من مبدأ معين سلسلة الى غير النهاية فذلك المبدأ مسبوق غير سابق بالنسبة الى الاحاد الغير المتناهية ان تصاعدنا من جانب اللاتناهي وسابق غير مسبوق بالنسبة اليها ان تنازلنا في ذلك الجانب وعدد السابقية والمسبوقية فيما فوق المبدأ وفيما تحته متساويان ضرورة ان كل واحد من الاحاد التي فوق المبدأ او تحته له سابقية ومسبوقية وبقي في المبدأ سابقية بلا مسبوقية في صورة التنازل ومسبوقية بلا سابقية في صورة التصاعد فيزيد عدد احد المتضائفين على الاخر بذلك الواحد واما بطلان اللازم فلان المتضائفين متكافئان في الوجود فيستحيل زيادة احدهما على الاخر وعلى هذا التقرير لا مجال لتوهم ان هذا البرهان لا يجري في سلسلة الغير المتناهية من الطرفين فان المتضائف الذي يجري زيادة عدد المتضائف الاخر من جانب المبدأ انما يكون فيما فوق في صورة التصاعد وفيما تحته في صورة التنازل فيلزم الانقطاع فيهما واهل السنة ينقضون عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في هذه الصورة غير موجودة لعدم اجتماع احاده فلا يجري التطبيق فيها واخرى ان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية فيها غير موجودة لعدم اجتماع الاحاد وحاصل الاول منع جريان الدليل فيها وحاصل الثاني منع تخلف المدعى وكلاهما مقدوح فيه اما الاول فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع الاحاد واما الثاني فلان الدليل يدل على نفي وجود احاد تلك السلسلة مطلقا لا على نفي وجودها بجملتها فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المتحقق في نفس الامر مساويا لجزئه ومن اجلى البديهيات ان ذلك مما لا يتصور في طبيعة العدد سواء اجتمع احاده او تعاقب ويأبى عن قبول المساواة لجزئه فان كون الكل اعظم من الجزء من اوائل البديهيات فان قلت مثل هذا العدد لما كان مستحيلا لم يوجد في الخارج فان وجود الاحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد اذ الموجود في الخارج لا يزال واحد فقط فلا يوجد العدد اصلا والاشتباه انما وقع من حيث ان الوهم يذهب الى ان تلك الامور المتعاقبة تجتمع في محل واحد على قياس الامور التي تمر علينا واحدا بعد واحد وتجتمع في مكان واحد وليس كذلك فان المعدوم فقد الذات بالكلية فالموجود منها واحد فقط دائما فكيف يوجد العدد قلت الموجود في كل قطعة من الزمان او في كل ان يفرض فيه ليس الا واحدا ولكن جميع الاحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد موجود غايته ان ظرف وجوده جميع الازمنة لا جزء منها والان من الانات المفروضة فيها والموجود اعم من ان يكون ظرف وجوده الزمان كلا او بعضا او الان المفروض فيه فان من الموجودات ما هو زماني الوجود كالحركة ومنها ما هو اني الوجود كبعض الحروف بل منها عندهم ما ليس ظرف وجوده الزمان ولا الان بل ينسبون وجودها الى الدهر والسرمد فانهم يقولون نسبة المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة الثابت الى المتغير هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت هو السرمد كما لا يخفى على العارف بقواعدهم واذا كان الوجود اعم من الاقسام الاربعة فدعوى انحصاره في اثنين منها غير مسموعة وهذا الكلام اذا اورد عليه بصورة النقض التفصيلي على دليلهم على جواز مثل هذا التسلسل يظهر عجزهم عن اثبات مدعاهم واما اذا اورد بصورة النقض الاجمالي فلهم بحسب اداب المناظرة مجال المنع واسع لكن لا يقنع النفس الزكية في مثل هذا المطلب الجليل بل ينبعث ما يثلج به الصدور ويسكن به علة الطلب والله يحق الحق وهو يهدي السبيل ثم انهم ذكروا ان بطلان التسلسل مشروط بالترتب بين الاحاد وان التسلسل في الامور المجتمعة غير المترتبة جائز بل واقع فان النفوس الناطقة غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن بينها ترتب حكموا بجوازه بناء على انه لا يمكن للعقل ان يلاحظ تلك الاحاد مفصلة وليس لها منسق حتى يلزم من وقوع المبدأ بازاء المبدأ ووقوع الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا في صورة الترتب فيجوز ان يقع اجزاء كثيرة من سلسلة الكل بازاء جزء واحد من سلسلة الجزء واستوضح ذلك بعض المتأخرين بجملتين ممتدتين من جهة واحدة وبجملتين من الحصى فانه يكون من التطبيق في الصورة الاولى فرض طرفيهما منطبقين وفي الثانية لا بد في التطبيق من ملاحظة كل جزء بازاء آخر مفصلا والعقل يعجز عنه في غير المتناهي فلا يتيسر التطبيق اول وفيه نظر لان التطبيق ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء كل جزء مفصلا فذلك غير متصور في صورة الترتب

ايضا لان كل

Copyright © King Saud University